وِلَايَةُ الإِمَامِ عَلِيٍّ عليه السلام
بَيْنَ حَدِيثِ الْغَدِيرِ وَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
قِرَاءَةٌ تَأْوِيلِيَّةٌ

الأستاذ المتمرّس الدكتور حاكم حبيب عزر الگريطي

الجامعة الإسلامية/ النجف الأشرف

Wilayat/Custodianship of Imam Ali (a.s) between the tradition of Al-Ghadeer and the Noble Quran.

Interpertional Reading

Experienced Ph.D Prof. Hakem Habib Ezar Elgoraity

Islamic University/Holy al-Najaf city

Hakem60@gmail.com

ملخص البحث

يهتمُ هذا البحثُ ببيانِ دلالةِ (الولايةِ) على وفقِ ما تُؤدّيهِ اللغةُ من معانٍ بمنهجٍ تأويليٍّ، يلتفتُ إلى المعاني المعجميةِ للألفاظِ المركزيةِ في النصوصِ، ويأخذُ كلَّ المعاني التي يحتملُها السِّياقُ من دونِ جورٍ عليها، وإنّما ينظرُ إلى اتّساقها مع السّياقِ بما يُعطي معانيّ جديدةً ربما لم يُلتفت إليها كثيرًا من قبلُ. ومن هنا سنركّز على معاني الولايةِ التي منحها الله تعالى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بعد أنْ منحها النبيَّ الأكرم صلى الله عليه وآله.

الكلمات المفتاحية:

الولاية – الإمام علي عليه السلام – الغدير – القرآن – حديث – التأويل.

Abstract

This study spotting the light on the connotation of the word (Alwelayah) clarification compatible with the linguistic results of meanings using hermeneutical approach, which is taking on concern the lexical meanings of the Central Words in the texts, and indicating all the meanings which the context holds without changing, but recognizing the context consistency which would give it new meanings which may not being recognized in earlier works.

Therefore, we will concentrate on the meanings of Alwelayah which Almighty Allah Has given to Imam Ali bin Abu Talib peace be upon him, after the Nobelist prophet Mohammed peace be upon him and his family.

Key words: Alwelayah – Imam Ali A.S – Alghadeer – Quran – Hadith - interpretation

ولاية الإمام عليٍّ عليه السلام

تحفل كتب الحديث والتاريخ والسير بالأخبار والروايات التي يحيط بها الشك أحياناً، أو التي تبعد عن طريق الحقِّ أحياناً أُخرى بدافع الولاء والحبِّ لهذا الشخص أو ذاك مرة، وبدافع القصد المريب مرة أُخرى، والشواهد على ذلك كثيرة جداً، وأيَّة قراءة متأنيَّة لتلك الروايات تكشف عمَّا نقوله بيسر، والعدل المعرفي يقتضي أنْ ننظر في أيِّ خبر أو أية رواية على وفق المعيار القرآني وما يتصل به من الأحاديث الصحيحة المرويَّة عن النبيِّ صلى الله عليه وآله، فما توافق مع هذا المعيار، نأخذ به، متمسكين بهديه، وما خالفه لا نقبله ولا نعمل به. واستناداً إلى هذا فإنَّ النظر في الروايات المشار إليها، يُظهر بُعْدَ بعضها عن منهج الدين القويم، ولكنَّ البعض جعلها رواية مقدَّسة؛ لأنّها رُويت عن أحد الصحابة، فأسبغت عليها قدسية من هذا الجانب، وهذا التوجه لا يتوافق مع منطق العقل السليم، لأنَّ ما يصدر عن الصحابي، يصدر عن بشر يُصيب ويُخطئ، فضلاً عن أنّه يصدر عن إنسان يمزج ما يصدر عنه بمشاعره وأحاسيسه، ومن هذا لا يمكن القطع بصحة كلِّ ما يصدر عن الصحابة، إنْ كان صدر حقاً.

واستناداً إلى ما تقدَّم، فلا يمكن أنْ يكون لشخص ولاية على شخص آخر، إلّا أنْ يكون الوليّ مبرءًا من الخطأ ومعصوماً من الوقوع فيه، حتى يسير بمن يتولاه على الطريق المستقيم الذي ينجّيه من الهلكة، وتكون سنته قدوة لتابعه، وهذا شأن النبيِّ صلى الله عليه وآله إذ أراده الله تعالى أنْ يكون ولياً للمسلمين برحمة منه جلَّ شأنه؛ لأنّه معصوم من الخطأ والزلل ومبرأ ممَّا يلحق الناس من عيوب، ومسدّد من الله تعالى في القول والعمل ﴿وَمَا

يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾. واستناداً إلى هذا حُقَّ له أنْ يكون ﴿أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، وهذا التشريف الإلهي حقاً فرضه الله تعالى على المسلمين، فآمنوا به وعملوا على وفق ما يقتضيه.

وصار عليٌّ بن أبي طالب إماماً ووليّاً للمسلمين بعد النبيِّ ﷺ بنصِّ القرآن الكريم وبنصِّ حديث الغدير. فكيف نتأول هذا كلَّه من المصدرين، وسنبدأ قراءتنا التأويليَّة من نصِّ حديث الغدير لنعطف أبصارنا بعد ذلك إلى القرآن الكريم، فنأخذ منه ما يساند هذه القراءة حتى يستقيم أمرها تماماً.

القراءة اللغوية لحديث الغدير:

أوردت مصادر المسلمين حديث الغدير بصورة واحدة، سوى بعض الاختلافات التي توسّعت من معناه، واستناداً إلى هذا سنكتفي هنا بالمقطع الذي أجمعت عليه المصادر كلُّها، وهو قول النبيِّ ﷺ بالحادثة المعروفة في غدير خم «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**»[1]، ومن أجل الوقوف على دلالات الحديث، سنكثر من العودة إلى المعجم لالتقاط معاني المفردات المركزيَّة للحديث؛ لأنَّ اللفظة (أية لفظة) تبقى وفية لجذرها اللغوي، مهمَّا تعددت المعاني التي يُخرجها إليها السياق، ومن هنا سيكون مجدياً تماماً على وفق هذه (الرؤية أنْ نعود إلى المعجم لأخذ معاني الجذر (ولي)، التي يحتملها السياق، بل يقبلها من دون أيِّ جور عليه وعلى اللفظة. جاء في لسان العرب تحت الجذر (ولي) المعاني الآتية:

١- **الولاية**: القدرة والتدبير والفعل، وما لم يجتمع هذا في الولاية لم ينطبق عليه اسم الوالي.

٢- **الولي**: النصير، التابع، المحب، الصديق.

(١) الكافي ١/ ٢٨٧، من لا يحضره الفقيه ١/ ٢٢٩، علل الشرائع ١/ ١٤٤، تهذيب الأحكام ٣/ ١٤٤.

٣- **الولي**: كلُّ من ولي أمر واحدٍ فهو وليه.

٤- **المولى**: الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب.

إنَّ النظر في هذه المعاني يقود إلى نتيجة مؤداها، أنَّ الولي يمتلك القدرة والفعل بما يجعله قادراً على تدبير شؤون من اتخذه ولياً، وإذا فقد أياً من هذه الصفات الثلاث، لا يصح أن يسمّى ولياً؛ لأنَّ التوصيف لا ينطبق عليه. هذا فضلاً عن أنَّ هذا المعنى يكشف من طرفٍ خفيٍّ عن إيمان المولى، النصير، المحبّ، التابع، الصديق، بقدرة الولي الذي اتبعه على تدبير شؤونه، فسلّم له أمره مؤمناً بقدرته على قيادته في الطريق المستقيم.

والنبيُّ ﷺ يمتلك هذه الصفات كلَّها، وآمن المسلمون بذلك كلِّه، ولذلك جعله القرآن الكريم ﴿أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾؛ لأنّ ولاية النفس على الإنسان قد تقوده إلى مهاوي الردى فهي أمّارة بالسوء إلَّا ما رحم الله تعالى. أمَّا ولاية النبيِّ ﷺ فهي ضمان ربانيٌّ للمسلمين، يحميهم ممَّا لا يرضاه الله تعالى، وهذا لا يتحصل إلّا بالإيمان بهذا كلِّه على وفق ما يريده المعنى اللغوي لـ (ولي).

وعودٌ إلى حديث الغدير، فالنبيُّ ﷺ أخبر المسلمين، بأنَّ ولايته على المسلمين المقررة إلهياً بنصِّ القرآن الكريم كما مرَّ هي لعليٍّ عليه السلام عليهم، وهو ﷺ لا ينطق عن الهوى، فكلُّ ما يبلّغ به عن الله عزَّ وجلَّ، واستناداً إلى هذا تكون ولاية الإمام عليٍّ عليه السلام على المسلمين، ولاية ربانيَّة، تشكِّل أُساً رئيساً من أُسس العقيدة الإسلاميَّة، استناداً إلى حديث الغدير.

وثمَّة أمر آخر نلحظه في الحديث، وهو أنَّ النبيَّ ﷺ لم يقل من كنت مولاه فسيكون عليٌّ وليّه، أي في المستقبل، إذا توفي ﷺ، وإنَّما جاء الحديث بهذه الصياغة، لينبئ المسلمين، بأنَّ ولاية عليٍّ عليه السلام قائمة منذ صار النبيُّ نبيّاً، أي مع أوَّل تبليغ للنبيِّ ﷺ بالنبوَّة، ويمكن أنْ يتراءى هذا المعنى مع الفاعل (كنت) الذي يشير إلى ما سبق من زمن، دون أنْ يقصر الدلالة عليه؛ لأنَّ صاحب القول يتحدث في الحاضر بلسان الماضي والحاضر، فإذا

حصل وانتقل إلى الحياة الأُخرى، تبقى ولاية عليِّ بن أبي طالب على المسلمين قائمة كما كانت في حياته ﷺ.

إنَّ ما أثبتناه هنا يكشف أنَّ هذه (الولاية) حقٌّ لعليِّ بن أبي طالب ﷺ، وواجب على المسلمين أنْ يعملوا على وفق ما يقتضيه هذا الحقّ.

ويُعيننا ابن منظور في لسان العرب في إدراك أبعاد هذه القضيَّة حينما يورد حديثاً آخر للنبيِّ ﷺ بهذا المعنى، وهو قوله ﷺ «**من تولّاني فليتولَ علياً**»، وهذا واضح الدلالة على المعاني التي خرج إليها (ولي)، ومعناه على وفق ذلك: من جعلني ولياً له وأَملك حقَّ التصرف في شؤونه كلِّها، فعليه أنْ يجعل هذا كلَّه لعليٍّ ﷺ، وهذا التوجيه الذي نطق به ابن منظور يقطع تماماً بصحَّة ما تأولناه في توجيهنا السابق، ويتناغم تماماً مع ما تؤديه اللغة في دلالة حديث الغدير.

بيد أنَّ ما ينبغي أنْ نشير إليه هنا، هو أنّ أحد علماء اللغة وهو (ثعلب) أجهد نفسه في توجيه حديث الغدير توجيهاً آخر، فلمّا لم يجد ما يعترض عليه في الدلالات اللغويَّة لمعاني الجذر (ولي)، فهو ممَّن أُخذت اللغة عنه، وجهه توجيهاً آخر، ورأى أنَّ دلالة الحديث تعني المحبَّة والطاعة فقط، ولا تعني مولى الخلق ومالكهم، من دون أنْ يقدِّم مسوّغاً لما يقول، وقصر الدلالة على بعض المعاني دون بعضها الآخر، وقد تنبّه ابن منظور لما أراده ثعلب، فقال مستحضراً المعاني التي يؤديها (الولي): (وقوله ﷺ: «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**»، يُحمل على أكثر الأسماء المذكورة)[1]، ثمَّ يردف ابن منظور قوله هذا، بقول آخر يتصل به ويكشف عن المضمون الذي يريده لتوجيه الحديث، فقال (... وقول عمر لعليٍّ رضي الله تعالى عنه أصبحت مولى كلِّ مؤمن ومؤمنة، أي

(١) لسان العرب (ولي).

وليّ كلِّ مؤمن)[1].

وثمة رواية أُخرى تعضّد ما بسطناه تأويلياً فيما مرَّ، تقول الرواية: حينما قال النبيُّ ﷺ هذا الحديث، قام إليه سلمان المحمدي فقال: (يا رسول الله ولاؤه كماذا؟ فقال ﷺ: «**ولاؤه كولائي، من كنت أَولى به من نفسه، فعليٌّ أولى به من نفسه**»، فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2]. وهذه الرواية تلتقي مع ما أوردناه قبل صفحات من توحيد ولاية النبيِّ ﷺ وولاية عليِّ بن أبي طالب عليه السلام، من أَوَّل الإسلام، استناداً إلى المعطيات اللغويَّة التي تحتم علينا أنْ نقرأ النصوص على وفق مداليل اللغة، وليس على وفق مداليل ما نعتقد به وحسب. وما نخلص إليه من هذا كلِّه أنَّ الولاية حقٌّ مفروض من الله تعالى لعليِّ بن أبي طالب عليه السلام، ويلفت الإمام عليه السلام نظر المسلمين إلى هذه القضيَّة، فيقول في نهج البلاغة مؤكداً هذه الدلالة حينما يصف أهل البيت عليهم السلام وهو سيدهم بعد النبيِّ ﷺ «**ولهم خصائص حقّ الولاية**»[3]. وقول الإمام عليه السلام هذا يعني أنَّ هذا الحقَّ يَشمل كلَّ ما تخرج إليه دلالة الجذر (ولي) ويتواءم مع السياق، ولو كان بين المسلمين من لا يؤمن بهذا الحقِّ لاعترض على الإمام بحجة أنّه صحابي (مثلاً)، ولا يقرّ بهذا الحقِّ، ولكنَّ المصادر لم تُشر إلى أيِّ اعتراض على هذا الحقِّ الإلهي الممنوح منه جلّ شأنه لأهل البيت عليهم السلام.

لقد أثبتت لنا هذه القراءة التأويليَّة، من جهة اللغة دقَّة حديث الغدير في بيان أنَّ ولاية عليِّ بن أبي طالب عليه السلام، هي ولاية ربانيَّة بلّغ بها النبيُّ ﷺ، على وفق منطوق الحديث الذي أعاننا لغوياً على الوصول إلى تلك الدلالة من دون أنْ نذهب بعيداً مع الروايات؛ لأنَّ من كتب عن حديث الغدير، كثيرون، وجعلوا الروايات وهم على حقٍّ مساند لما كتبوا.

(١) لسان العرب (ولي).

(٢) إكمال الدين ٢٧٦.

(٣) نهج البلاغة ٢/ ١٣٩.

دلالة حديث الغدير في القرآن الكريم:

والآن نذهب إلى القرآن الكريم لننظر ما ورد فيه عن دلالة (الولاية)، ومدى التطابق بينه وبين حديث الغدير لنطمئن إلى سلامة قراءتنا التأويليَّة.

إنَّ حقَّ الولاية الذي أشار إليه الإمام عليٌّ عليه السلام يتمثّل في قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَـٰزَعۡتُمۡ فِى شَىۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[1]، والمقام يقتضي أن نقف على دلالات (أُولي الأمر) الذين قرن الله تعالى طاعتهم بطاعته وطاعة نبيِّه صلى الله عليه وآله.

انقسمت الطاعة في الآية الكريمة على طاعتين، طاعة الله عزَّ وجلَّ وطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وأُولي الأمر، وطاعة أُولي الأمر مرتبطة بطاعة الرسول صلى الله عليه وآله، بدلالة العطف بالواو من جهة، وبدلالة عجز الآية الكريمة من جهة أُخرى، إذ يُردُّ التنازع في أيِّ شيءٍ إلى الله تعالى وإلى الرسول، فكأنَّ الإشارة الأُولى إلى (أُولي الأمر) أغنت عن ذكرهم مرَّة ثانية مع ذكر الرسول صلى الله عليه وآله؛ لأنّ طاعتهم من طاعته بدلالة صدر الآية، وهذا من أساليب التعبير المعهودة في القرآن الكريم، هذا فضلاً عمّا يؤديه هذا الأمر من الإشارة إلى التوحّد بين طاعتي الرسول صلى الله عليه وآله وأُولي الأمر من دون فاصل بينهما.

إنَّ ولي الأمر هنا وعلى وفق دلالة الآية المباركة لا يمكن أنْ يكون مطاعاً إلّا إذا سار على نهج النبيِّ صلى الله عليه وآله في القول والفعل؛ لأنّ طاعته تُفضي إلى طاعة النبيِّ صلى الله عليه وآله وإلى طاعة الله تعالى، وهذا قد لا ينطبق على السلاطين أو الأُمراء أو أهل العلم الذين أشار إليهم بعض المفسِّرين، وعدّوهم مقاصد لدلالة الآية[2]، فهذا كلام عام يخلو من أيِّ ضابط معرفيٍّ يُستند إليه في قبول توجيه دلالة الآية إليه؛ لأنَّه يجعل ولاة الأمر لا حصر لعددهم بين المسلمين في الأزمان المختلفة، وخاصة من يقال إنَّه من أهل العلم من الفقهاء والعلماء

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٢) ينظر مثالاً لا حصراً زاد المسير ٢/ ١٤٣، تفسير القرطبي ٥/ ٢٥٨، تفسير ابن كثير ١/ ٥٣٠.

في الدين، ورأينا بعض المسلمين ممَّن يُقال إنّهم من هؤلاء يناصب بعضهم بعضاً العداء، ناهيك عن الاتهام الذي يرمي بعضهم بعضاً به لهذه القضيَّة أو تلك، هذا فضلاً عن أنّ السَّير على منهج النبيِّ ﷺ في القول والعمل، وهذا ما أشرنا إليه من قبلُ، صار ركيزة للخلاف بين المسلمين في العصور المختلفة، فما من فرقة من فرق المسلمين إلّا وترى نفسها أنَّها الأقرب إلى هذا الذي نقوله، وصار البيان الذي أُشير إليه عند المفسِّرين غموضاً.

ولكي نجلّي حقيقة ما نريد، ونبعد الغموض المشار إليه، ننظر في آية أُخرى ورد فيها ذكر (أُولي الأمر)، وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾[1]، فأُولوا الأمر هنا يستحقون أنْ يُردّ إليهم الأمر كما يُرد إلى الرسول ﷺ بدلالة واو العطف، ولا شكَّ أنَّ هؤلاء معروفون من الصحابة المؤمنين الذين أُمروا بردِّ الأمر إليهم.

إذن هؤلاء هم الذين أعطاهم الله سبحانه وتعالى ولاية على المسلمين وأمرهم بأنْ يسلّموا أُمورهم إليهم، وهم الأئمة عليهم السلام، كما ظهر لنا في الاستدلال اللغويِّ على ولاية عليِّ بن أبي طالب عليه السلام، وولايته هي ولاية لأئمة أهل البيت عليهم السلام، وقد أشارت إلى ذلك كثير من الروايات الصحيحة، ولكنَّ التأويل اللغويَّ قادنا إلى ذلك فتوافقَ مع ما جاءت به الروايات الصحيحة الكثيرة مع ذلك، وهو ما قال به المفسّرون أيضاً، ولكن بدلالة الروايات.

بيد أنَّ هناك من المفسرين من أورد روايات توجّه دلالة (أُولي الأمر) في الآية إلى كبراء الصحابة[2]، أو إلى أهل العلم من الصحابة[3]، وهنا نقول إنَّ هذا الكلام كلام عام

(١) سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٢) ينظر زاد المسير ٢/ ١٤٣.

(٣) ينظر الدر المنثور ٢/ ١٧٦.

أيضاً، لا يقف عند صحابي دون آخر، فمن هؤلاء كبار الصحابة (والكبر هنا ليس كبر السنّ طبعاً)؟، وما الأُسس التي يُستند إليها في معرفتهم؟.

إنَّ الإجابة عن هذا كلِّه تقود إلى التعتيم أكثر ممَّا تقود إلى البيان، خاصة وأنَّ من المسلمين من يقول بعدالة الصحابة جميعاً، وهنا تضطرب الرؤية ويختلط الأمر، ولكنَّ المعاني اللغويَّة التي أشرنا إليها من قبل والتي أشارت إلى حسن التصرف والتدبير وصواب النظر في الأمر ودقته بحسب سياق الآية، فضلاً عن التحكم الحكيم في مجاري الأُمور، هذه كلُّها تعيدنا إلى الدلالة المعجميَّة لمعنى الولي، فأُولو الأمر معرفون من الصحابة بهذه الخصال؛ لذا أُمروا بإطاعتهم في الآية، ولم يصل إلينا في حدود اطلاعنا أنَّ صحابياً ادّعى أنَّه من أُولي الأمر، إلَّا ما جاء عن النبيِّ ﷺ بأنّهم الأئمة عليهم السلام وهذا نتاج ما تأولناه لغوياً.

وإذا أردنا أنْ نعيد صياغة الفكرة السابقة على نحو آخر نستمده من الروايات واللغة، نقول: إنَّ ولي الأمر الذي تتجسد فيه خصائص الولاية على وفق توصيف الإمام عليٍّ عليه السلام، هو من يعرف دلالات القرآن الكريم، ليستنبط منها ما يُغني المسلمين في حياتهم، ولمَّا كان القرآن الكريم تبياناً لكلِّ شيء ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[1]، فإنَّ ولي الأمر هو الذي يعرف الوجود كلَّه بعد النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ (الوجود كلَّه) هو (كلُّ شيء)، الوارد في الآية السابقة، وهذا ما اختص به عليُّ بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من ولده فقط، فعن أبي بصير قال: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، أيُّ شيء هو العلم عندكم؟ قال: «**ما يحدث بالليل والنهار الأمر بعد الأمر والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة**»[2].

(١) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٢) بحار الأنوار ٢٦/ ٦٠، الحديث ٢٠، وينظر الراسخون في العلم ٣٢٠.

فقد أجمع المسلمون على أَنّ المقصود بـ (الذين آمنوا)، الإمام عليَّ بن أبي طالب عليه السلام وقد أحصى الشيخ الأميني في موسوعة (الغدير) ستة وستين مصدراً من مصادر المسلمين، أجمعت على أنَّ الآية نزلت في عليٍّ عليه السلام بعد أنْ تصدق بخاتمه وهو يصلّي.

والذي سنلتفت إليه أَوَّلاً معنى الولاية في الآية الكريمة، ثمَّ نعطف بصرنا على سبب نزولها لنصل إلى حكم قاطع بشأن دلالتها، حكم تقوده اللغة التي نزل بها القرآن الكريم.

فالولي في اللغة كما مرّ يَعني فيما يعنيه (المالك)، وهذهِ ولاية الله سبحانه وتعالى على عباده، وترتبط بهذه الولاية على وفق دلالة الآية، ولاية الرسول وولاية الإمام عليٍّ عليه السلام (أهل البيت عليهم السلام)، فالولاية واحدة؛ لأنَّها جاءت في صدر الآية، ثمَّ تثبت لمن ذكروا (الله، الرسول، الذين آمنوا)، فهي إذاً ولاية واحدة، ولا يمكن تجزئتها، لنقول إنَّ لها أكثر من دلالة، وقد تنبّه المفسِّرون إلى هذا التوجيه اللغوي، ولكنَّهم لم يذهبوا إلى الدلالة اللغويَّة التي بسطها التركيب النحويّ على نحو قاطع، فقد ذهب صاحب الميزان إلى القول: (إنَّ سياق الآية يدلُّ على وحدة في معنى الولاية المذكورة فيه، حيث تضمّن العدّ في قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وأَسند الجميع إلى قوله: ﴿وَلِيُّكُمُ﴾، وظاهره كون الولاية واحدة)[1].

والوحدة التي أشار إليها السيد الطباطبائي لا تخرج عن الدلالات اللغويَّة التي قدّمها الجذر (ولي) كما مرَّ، وهي لا تعدو المعنى العام المشار إليه (الولي الذي يمتلك القدرة والتدبير والفعل)، وهذهِ ولاية التصرف التي اختص بها الله تعالى ومنحها تفضلاً لنبيّه صلى الله عليه وآله ولعليٍّ عليه السلام (ثمَّ لأئمة أهل البيت عليهم السلام من بعده، وهذا كلُّه يتناسب مع مضمون الرواية التي تحدثت عن سبب النزول، والتي تقول (... وخرج النبيُّ صلى الله عليه وآله إلى باب المسجد، فإذا هو بمسكين قد خرج عن المسجد وهو يحمد الله عزَّ وجلَّ فدعاه النبيُّ صلى الله عليه وآله

(١) الميزان ٦/ ١٢.

فقال: «**هل أعطاك أحد شيئاً**»؟، قال: نعم يا نبيَّ الله، قال: «**من أعطاك**»؟، قال: الرجل القائم أعطاني خاتمه، يعني عليَّ بن أبي طالب رضوان الله عليه، فقال النبيُّ ﷺ: «**على أيِّ حال أعطاكه**»؟، قال: أعطاني وهو راكع، فكبّر النبيُّ ﷺ وقال: «**الحمدُ لله الذي خصَّ علياً بهذه الكرامة**»، فأنزل الله عزَّ وجلَّ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾ [1].

إنَّ الذي يستوقفنا من هذه الرواية تكبير النبيِّ ﷺ فالتكبير محمودٌ في كلِّ حين، ولكنّه هنا وسيلة مباركة إلى لفت أنظار المسلمين إلى أمرٍ ما، وهذا الأمر تصدق عليٍّ عليه السلام بخاتمه وهو راكع، بمعنى أنَّ الولاية المذكورة في الآية تخصّه لوحده بعد النبيِّ ﷺ فهو الذي تصدّق راكعاً، ولا يمكن أنْ نلفتها إلى غيره من المؤمنين، والذي يقوّي هذا التوجيه ويقطع بحجته، أنَّ النبيَّ ﷺ عقب ذلك بحمد الله تعالى على هذه الكرامة التي خُصّ بها عليٌّ عليه السلام.

واستناداً إلى هذا فلا يصح على وفق منطق اللغة ومنطق الرواية أنْ توجه دلالة الولاية هنا إلى (المؤمنين) كلِّهم، على النحو الذي ذهب إليه بعض المفسرين، حينما قالوا: إنَّ الولاية في الآية لكلِّ المؤمنين وأفرد الركوع بالذكر تشريفاً له[2]. وهذا الأمرُ يُردُّ بما قلناه سابقاً، ونتم الردَّ ونعضده بأمرين:

الأَوَّل: إنَّ معنى الولاية في الآية كما بيّنا هو التدبير والقدرة والفعل، أي حسن التصرف، وكون الولاية واحدة في الآية، لا يصح أنْ تكون ولاية المؤمنين مطلقة على بعضهم على هذا النحو، هذا فضلاً عن أنَّ دلالة (الذين آمنوا) في الآية، إذا كانت مطلقة، لا يمكن أنْ يعترض على من يقول إنّه من (الذين آمنوا)، وتكون له ولاية مطلقة على

(١) تفسير مقاتل بن سليمان ١/ ٤٢٩.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٤٢٩

غيره، ولو كان لا يُحسن التصرف مثلاً، ومن هنا يتفلّت حقُّ التصرف من أيدي أصحابه الحقيقيين الذين اختارهم الله، ويكون حقاً للجميع، وهذا لا يبني مجتمعاً يريده الله تعالى للمسلمين، إذ جعل ولايتهم موكولة إلى نبيّه وأوليائه (أهل البيت عليهم السلام).

الثاني: إنَّ معنى الركوع في اللغة (الخضوع، يُقال ركع يركع ركعاً وركوعاً، طأطأ رأسه... وأمَّا الركوع في الصلاة، فيعني أنْ يخفض المصلّي رأسه بعد القومة التي فيها القراءة حتى يطمئن ظهره راكعاً، قال لبيد:

أخبر أخبار القرون التي مضتْ أدبُّ كأنّي كلما متُّ راكعُ

فالراكع: المنحني في قول لبيد، وكلُّ شيء ينكبُّ لوجهه فتمس ركبته الأرض، ولا تمسها بعد أن يخفض رأسه فهو راكع)[1]، وهذا الوصف للراكع يعني الراكع في الصلاة، فمنّ تزكى بماله في حال الركوع في الصلاة هو الإمام عليُّ بن أبي طالب عليه السلام بإجماع المسلمين، وقد يُقال هنا إنَّ المعنى العام للركوع يعني الخضوع، فتوجّه اللغة الآية إلى نحو آخر وهذا الأمر مردود أيضاً؛ لأنَّ الخضوع مرتبطٌ بطأطأة الرأس في اللغة واصطلاحًا في الصلاة.

واستناداً إلى ما تقدَّم تتعاضد الدلالتان دلالة اللغة ودلالة الرواية لتجعلا حقَّ الولاية في الآية الكريمة محصوراً بأهل البيت عليهم السلام، وإذا استذكرنا ما أشار إليه الإمام عليه السلام من خصائص حقِّ الولاية المشار إليه آنفاً، نطمئن إلى أنَّه عليه السلام أراد أنْ يعيد إلى أذهان بعض المسلمين ما ندّ عنها من دلالة (الولاية) في الآية الكريمة.

وثمَّة أمرٌ آخر يرشحه لنا التركيب النحوي للآية الكريمة فقد بدأت الآية بـ (إنّما)، وهذا يعني تحقيقاً لما تتضمنه من دلالة (الولاية) المشار إليها وحصره بالله تعالى وبالنبيِّ صلى الله عليه وآله وبالإمام عليٍّ عيه السَّلام، جاء في لسان العرب (ومعنى (إنّما) إثبات لما يذكر بعدها ونفي

(١) لسان العرب (ركع).

لما سواه.... وإنْ زدت على (إنَّ) (ما) صار للتعيين كقوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ لأنَّه يوجب إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمَّا عداه)[1]. ومن هنا فاللغة لا تسمح لنا بتوجيه الآية على النحو الذي ذهب إليه بعض المفسِّرين؛ لأنَّ إطلاق (الذين آمنوا) على المؤمنين جميعاً، ينفي الحصر بـ (إنَّما)، وهنا لا يبقى مسوغ لغوي لاستعمال (إنَّما)، إذ يحتم هذا المعنى أنْ يكون التعبير بـ (إنّ) بدل (إنَّما)، وهكذا تتبين لنا دقَّة الدلالة في الصياغات القرآنيَّة للتعبير عن المعاني المحددة.

إنَّ هذه الكرامة (كرامة الولاية) على وفق توصيف النبيِّ ﷺ كما مرَّ بنا، التي خُصّ بها الإمام عليٌّ عليه السلام تستدعي سمات معينة راكزة في ذاته، يمكن أنْ نتلمس بعضها في قول له ورد في نهج البلاغة، جاء فيه «**إنَّ أولياء الله هم الذين نظروا إلى باطن الدنيا، إذ نظر الناسُ إلى ظاهرها واشتغلوا بآجلها، إذ اشتغل الناس بعاجلها، فأماتوا منها ما خشوا أنْ يميتهم وتركوا منها ما علموا أنَّه سيتركهم، ورأوا استكثار غيرهم منها استقلالاً، ودركهم لها فوتاً، أعداء ما سالم الناس وسلم ما عادى الناس، بهم عُلم الكتاب وبه عُلموا، ولهم قام الكتاب وبه قاموا، لا يَرونَ مرجواً فوق ما يرجون ولا تخوّفاً فوق ما يخافون**»[2].

فالإمام عليٌّ عليه السلام في هذا النصِّ لم يذكر أهل البيت عليهم السلام صراحة في هذا القول، إلّا أنَّه واضح في دلالته عليهم؛ لأنّ السمات التي وردت في النصِّ لا يمكن أنْ تكون إلَّا فيهم عليهم السلام، وقد تلمّس هذا ابن أبي الحديد من قبلُ، فقال معلقاً على هذا القول: (... هذا يصلح أنْ تجعله الإمامية شرح حال الأئمة المعصومين على مذاهبهم)[3].

(١) لسان العرب (أنن)، وينظر معاني النحو ١/ ٣٥٥.

(٢) نهج البلاغة ٤/ ١٠١.

(٣) شرح نهج البلاغة ٢٠/ ٧٧.

ومن أجل بيان بعض المراد من توصيف الإمام للأولياء، نقول: إنَّ كلَّ شيء في الكون ظاهر وباطن، فالله سبحانه وتعالى ظاهر وباطن بحسب ما ورد في الحديث القدسي (...كنت كنزاً مخفياً فأحببتُ أنْ أُعرف فخلقتُ خلقاً فبي عرفوني)[١]، فالقرآن الكريم له ظاهر وباطن[٢]، والدُّنيا ظاهر وباطن، فأولياء الله وهم (أهل البيت عليهم السلام) نظروا إلى باطن الدنيا، والأصل هو الباطن، أمَّا غيرهم فنظر إلى ظاهر الدنيا بما فيها من (الشهوات الحسيَّة)[٣]، وركن إلى ما يتحقق له من ملذات، أو نظروا إلى ظاهر الدنيا بتحقيق العبادات والأحكام بالجوارح الظاهرة[٤]، أمَّا أهل البيت عليهم السلام فنظروا إلى باطن الدنيا بعقولهم، وعقلوها بقلوبهم، وهذا هو علم الباطن، وموضعه القلب وأصله نور يقذفه الله فيه[٥]، بل إنَّه علم موقوف على الهبة الإلهيَّة التي يمنحها الله لمن يشاء من عباده[٦]، فاشتغلوا بآجل الدنيا، وهو التدبر في المعارف الإلهيَّة وفي آيات القرآن الكريم التي تحضُّ على تسخير الدنيا بما فيها، إلى ما ينتظر الإنسان في الآخرة.

إنَّ هذه السمات التي بسطها الإمام عليه السلام في قوله هذا، لا يمكن أنْ تنطبق إلَّا على أهل البيت عليهم السلام، ولا يصح مرَّة أُخرى أنْ تشمل جميع (الذين آمنوا)، فكأنَّ الإمام هنا يريد أنْ يتنبه الناس إلى جلالة (الولاية) في القرآن الكريم، وتوجيهها إلى أصحابها الشرعيين.

وقد وضع عليه السلام منهاجاً للتعامل مع هؤلاء يقوم على التسامح والإرشاد، فحينما تخلّف عن بيعته من تخلّف لم يجبرهم عليها ما داموا مسالمين، وعدَّهم من المفتونين الذين

(١) كشف الخفاء ٢/ ١٣٢.

(٢) ينظر البرهان في معاني القرآن ٢/ ١٨٠.

(٣) شرح نهج البلاغة ٢٠/ ٧٧.

(٤) نخالف هنا ما ذهب إليه ابن أبي الحديد في تفسيره قول الإمام. ينظر شرح نهج البلاغة ٢٠/ ٧٧.

(٥) ينظر موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي ١٣٧.

(٦) م. ن.

ينطبق عليهم قوله عيه السلام: «**ما كل مفتون يعاتب**»[1]، وعودة إلى الآية المتممة لآية سورة المائدة المشار إليها، تبيَّن لنا دقَّة التوجيه الذي تمسكنا به، وهي قوله تعالى بعد تلك ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾[2]، إذ إنَّ دلالة هذه الآية متعقلة تماماً بدلالة الآية السابقة، وما فيها من بيان ناتج عنها، (فمن يتولَ هؤلاء فهو من حزب الله، وحزب الله غالب)[3]؛ لأنَّ الأصل في حزب الله تعالى الرسولﷺ و(الذين آمنوا) في الآية السابقة، وهو عليٌّعليه السلام فهما غالبان، ومن يتولى الله ويتولاهما غالبٌ لا محالة، بيد أنَّ اللافت للنظر أنَّ الراغب الأصفهاني في تفسيره، وقف عند الله تعالى ورسوله وَتخلّى عمَّا أثبتته الآية من ولاية الذين آمنوا، وجعل الغلبة في الآية لهما، ولم يشرك معهما علياًعليه السلام بوصفه المصداق الحقيقي لدلالة (الذين آمنوا) في الآية السابقة، على النحو الذي بسطته لنا القراءة التأويليَّة للآية وعاضدته الرواية الصحيحة.

(١) شرح نهج البلاغة ٤/ ١٠، ١٨، ١١٩.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٦.

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني ٤/ ٣٨٢.

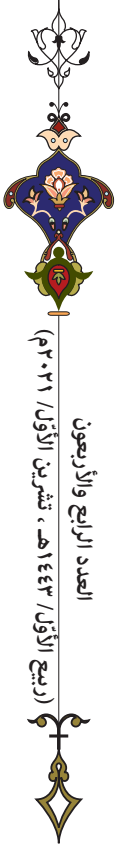

الخاتمة

لقد أظهرت صفحات البحث السابقة، أنّ (الولاية) لأهل البيت عليهم السلام، أمر رباني تكفّل ببيانه حديث الغدير بروايته الصحيحة، وعضدته الآيات القرآنيَّة التي استوقفتنا في البحث، وعلى الرغم من صحَّة الروايات، ورجاحة آراء المفسِّرين التي نحت هذا المنحى، فإنَّ القراءة التأويليَّة التي أمدتنا بها اللغة، جعلت مضمون حديث الغدير ومداليل الآيات القرآنية، لا تصل إلّا للدلالة على أنَّ علياً وليٌّ للمسلمين من اعتقد بذلك أو من لم يعتقد؛ لأنَّ اللغة لا تبيح غير هذه الدلالة، ولذلك لم يقع خلاف بين المسلمين في صدر الإسلام حول هذه القضيَّة، بل كان الجميع يُسلّمون بها؛ لأنّهم أهل اللغة ويفهمون ما تؤديه تماماً، ولكنْ حينما بعدوا عن العصر الأوَّل، تركوا الدلالات اللغويَّة وتمسّكوا بروايات يمكن أنْ يُقال فيها أشياء قد تخرج بعضها من ثوب رزانتها الذي غلفت به.

إنَّ عدم الالتفات إلى المعاني التي تؤديها اللغة في النصوص القديمة عامة، قاد إلى هذا التفكك العقائدي، ولو عاد الناس إلى لغتهم التي تشرّفت بنزول القرآن الكريم بها، وقرؤوا الأحاديث النبويَّة الشريفة وأقوال الإمام عليٍّ عليه السلام في نهج البلاغة، على وفق هذه الرؤية المستمدة من اللغة فهي ليست روايات حتى يُطعن بها، وإنّما هي توجيه للنصوص بحسب مقتضيات اللغة، أقول لو فعل الناس ذلك لابتعدوا عن كلِّ ما يُبعدهم عن هدي اللغة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الشيخ العلامة محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٢. البرهان في علوم القرآن، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله ت ٧٩٤هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٣. تفسير الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد، ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، كلية الدعوة وأُصول الدين/ جامعة أُم القرى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٤. تفسير القرطبي (الجامع لأَحكام القرآن)، للقرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.

٥. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي، ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٦. تفسير مقاتل بن سليمان (أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي، ت ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمد شحاتة، دار إحياء التراث، ط١، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٧. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي، ت٤٦٠هـ، تحقيق: السيد حسن الخرسان، تصحيح: الشيخ محمد الآخوندي، مطبعة خورشيد، نشر دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٥هـ.

٨. الدر المنثور في التفسير بالمأثور (السيوطي، ت٩١١هـ)، دار المعرفة، مطبعة الفتح، جدة، ١٣٦٥هـ.

٩. الراسخون في العلم – مدخل لدراسة ماهيَّة علم المعصوم وحدوده ومنابع إلهامه، محاضرات

السيد كمال الحيدري، بقلم الشيخ خليل رزق، ط٥، دار فراقد للطباعة والنشر، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م، قم، إيران.

١٠. زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، ت٦٥٦هـ، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

١٢. الكافي، الشيخ الكليني، تحقيق: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، ط٣، ١٣٨٨هـ.

١٣. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد العجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٤. كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامية، جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٥هـ.

١٥. لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور، ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٦. معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

١٧. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق (أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، ت٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٤هـ.

١٨. موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، الدكتور رفيق العجم، مكتبة لبنان – ناشرون، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.

١٩. تفسير الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٩هـ.

٢٠. نهج البلاغة، الإمام عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام، جمع الشريف الرضي، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، دار المعرفة، بيروت، لبنان.